Copyright © King Saud University

فرع

ما شاء من النوافل ترتيبها وتكثيرا المندوبة كالمكتوبة على الاصح لانها ممنوعة التركوقيل لم تجب في اصلها فلنا اعتبار الحال اولى ب جوز الجمعتين صلوة الجنازة والفرض ونفل القعود فيها فقيل قولان فيهما والاظهر انها كالنفل لعدم تعينها وانما وجب القيام لانه اظهر اركانها ج لو نسي صلوة من الخمس لم يعدها بتيقن لان المقصود واحدة وان تعددت وعلى الاخلاف قيل بعد الخمس وصلى كل واحدة والمنسي وصلى بكل واحد دغير المنسي وواحدة ويقع ما بدأ به قبل وان لم يعلم قضى كل الخمس بتيم مسئلة لا يتيمم لصلوة قبل وقتها خلافا لابي حنيفة رح الا ان شرع للضرورة ولقوله عليه السلام اذا دخل وقت الصلوة تيمم وصل فوقت صلوة الخسوف به والاستسقاء باجتماع الناس والميت لغسله والفائتة بتذكرها

فرع

لو تيمم لفائتة صحت وله ان يؤم بها فله ان يؤدي به الظهر على الاظهر وقيل بالعكس لانه لم يتمكن من استيفاء فرضه الثالث انما تنقضي المحللة بعد غيره غير عالمة ولا ولي او غير مسلم او غير بدل كصلوة المتيمم المتيمم للاغماء والمتيمم للبرء على الاصح والعاصي بالسفر والخروج اذا كان على جرحه نجاسة او وضع اللصوق لجزنا وتعذر النزع

فرعان

آ من اعوز الماء والتراب صلى على الاصح بحرمة الوقت كالحاري ويقضي اذا وجد احدهما للمحلل ولم اجب مالك اداء وقضاء فكانه شرط القدرة على الشرط لوجوب الغسل ووجوه لو جوب الغضاء وابو حنيفة رض اسم عنده اذا لم يجب قضاء لان العجز آ لا يحصل به ب الحاري ثم الركوع والسجود وكما يقضي لان الستر لا يختص الصلوة وقيل بالعكس وقيل

صح لواجد على الاظهر لقصور والفساد على الفاسد الثالث مسح الوجه كل كالغسل وجوز ابو حنيفة اغمال الدلك ولا يجب ايصاله الى منابت الشعور وان حفت الاولى مسح اليدين بالمرفقين لما روى ابو امامة انه عليه السلام تيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وللقياس في القديم وعند مالك الى الكوعين لرواية عمار وعورضت بالرواية الاخرى عنه الخامس الترتيب بينهما وسنة التسمية وتخليل التراب والمسح بضربتين والنفض والنفخ ونزع الخاتم في الصحيح والبدء باعلى الوجه وتعهد اليمنى وان نضح بطن اصابعه يساره سوى الابهام على ظهر اصابع اليمنى ومرها الى الكوع ثم يضم اطراف الاصابع على طرف الذراع ومرها الى المرفق ثم يديرها الى بطن الذراع ومر ابهام اليسار على ابهام اليمنى ثم نضح يسارة كذلك والموالاة

الفصل

الثالث في احكام التيمم وهي ثلثة الاول انه يبطل ما يتقدر على استعمال الماء او يتوهم وجوده ما لم يشرع في صلوة تفتني عن القضاء كالجمعة وجد الماء اثناءها او نوى الاتمام لوجوب الطلب واشتراط تقدمه فان شرع فلا خلافا له لانها ما لم تفسد لم يقدر على استعماله فلو فسدت بما لزم المضي فيه كالدور وخرج وجه عن نصه في المستحاضة اذا اشتبت وفوق ان جدتها تجدد ولا اولى ان يخرج لنيال فضل الوضوء وقيل ان يمضي فيها كيلا تنقطع وقيل ان لم يخف فوت الجماعة فلا جماعتي الاثرين وقيل يحب اتمامها وردبان الشرع لا يلزم لاستباح الخلل الثاني انه لا يجمع بين فرضين ويجوز